التنشـئة الاجتماعيـة السياسـية وبناء الهويـة الوطنية فـي العـراق بعد عام ٢٠٠٥

ا.م.د. فراس عبد الكريم محمد علي البياتي (*)

الباحث: بهاء عبد الكريم طاهر القريشي

المقدمة

إن للتنشـئة الاجتماعيـة السياسـية اهـداف ومهام أساسية تتمثل في بناء وتهيئة الافراد على أداء الوظائـف وفـق القيم التـي تتلائم وطبيعة النظام السياسي، وجاء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ مؤكداً على التنشـئة الديمقراطية وبناء قيم المواطنة واعداد سـلوك وثقافة الافراد وفق قيم المشاركة لأجل إنجاح بناء دولة المؤسسات وعمليـة التحـول الديمقراطـي، فـأن نجاحهم وفشـلهم متعلق بالأفراد وتنشئتهم، فالتنشئة لها دور اساسي في بناء الفرد وتجعله مواطن يعي حقوقـه والواجبات المناطة به، التي جعله جزء من المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل مع افراده فأن دور التنشـئة ينصب على تعريف الشخص بالإرث الحضاري والثقافي لبلده والتي تكسـبه هويته الوطنية والثقافية، فهي تركز على الجانب السياسـي للتنشئة في دعم النظام السياسي حمن خـلال تأكيدهـا على بنـاء شـخصية المواطن واكتسابه الهوية الوطنية وتعزز ثقافة المواطنة.

إن قيم الهويـة الوطنية والمواطنة التي نص عليها دستور عام ٢٠٠٥ واكدت عليها القوانين الخاصة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية ورسمت فلسـفتها، التي تعد الأسـاس في نجاح التنشـئة الاجتماعيـة ونجاح العمليـة الديمقراطية الذي يؤدي إلى انجاح عملية التحول الديمقراطي، الا أن عملية التنشـئة الاجتماعية السياسية بعد عام ٢٠٠٥ انصدمت بجملة من المشـكلات، شكلت تحديـات امام بناء الهوية الوطنية لدى المواطن مما اضطره ونتيجة لهذه المعوقات إلى التمسك بالهويات الفرعية.

المطلـب الأول: مفهـوم المواطنـة والهوية الوطنية

أولا: مفهوم المواطنة

(*) جامعة النهرين- كلية العلوم السياسية

Polm٢٠١٦@ced.nahrainuniv.edu.iq

bahaa.kaream٩٠@gmail.com

ارتبـط مفهوم المواطنة بالديمقراطية لما تمنحه من حقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وتلزم المواطـن بواجبـات وفق مـا نظمتـه القانون، ومن هـذا المنطلق فقد عرفت على أنها(التمتع بالحقـوق المدنيـة المرتبطة بالجنسـية، ويراد بذلـك حالياً حـق التصويـت فـي الانتخابات السياسـية، حق الترشـيح، ممارسـة الحريات العامـة المتعلقة بالمشـاركة السياسـية، وتولي الوظائف العامة في أجهزة الدولة)[٢]، وعرفتها دائـرة المعـارف البريطانيـة بأنها(علاقة بين فـرد ودولة كما حددها قانـون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلـك العلاقة من واجبـات وحقوق في تلك الدولة)[٣]، ويعرف ريموند كاتيل المواطنة بأنها(مجتمع من الافراد يقيمون بأسـتمرار في إقليم معين، مسـتقلين من الناحيـة القانونية عن كل تسـلط اجنبي، ولهم حكومة منظمة تشـرع وتطبـق القانون على جميع الافراد داخل حدود سـلطتها)[٤]، من خلال هـذه التعريفات يتضح لنـا أن مفهـوم المواطنـة يدور حـول الحقوق والواجبات التي تنضم وفق الدستور، واقترنت المواطنـة بمفهوم الدولة الوطنيـة الحديثة التي تمنح كافة أفراد المجتمع المدني حقوق المواطنة وواجباتهـا باختـلاف الأنظمة السياسـية، فمن غير الممكـن الحديث عن المواطنة بمعزل عن الدولـة الوطنية الحديثـة والمجتمع المدني فهي مقدمة ضرورية للدولة الديمقراطية[٥].

إن للمواطنة ثلاث ابعاد رئيسية هي[٦]:

البعـد الأول: البعد القانوني: فهـي بهذا المعنى ترادف الجنسـية التي يحصل عليهـا المواطن نتيجة عضويتـه في الدولة، ويتعلـق هذا البعد بالحقـوق المدنيـة والسياسـية والاقتصاديـة والثقافيـة والاجتماعيـة، والتـي تلـزم وتنظم العلاقـة بيـن المواطن والدولة وتحـدد الحقوق والواجبـات، فالمواطنة وفق البعـد القانوني لا تتوقـف عند منح جنسـية الدولـة؛ وانما تتوافر فيها شـروط أهمهـا الإرادة الحـرة التي تخوله حق أنشـاء وفسـخ العقود المختلفة بما فيها عقد الـزواج والطـلاق، فالقانون يميـز ويفرق بين مواطني الدولة، والأجانب الوافدين او المقيمين على ارضها.

البعـد الثاني: بعد اجتماعي/ سياسـي: ويقصد بهـا مشـاركة المواطنيـن فـي عمليـة الإنتاج الاجتماعـي/ مـن خـلال مؤسسـات المجتمع المدني والمشاريع العامة والخاصة، والمشاركة في حيـاة الدولة في تسـنم المناصـب الإدارية والسياسية والقضائية، وتعد الانتخابات من ابرز واهم النشاطات التي تعبر عن حيوية المجتمع، فهي نشاط دائم لتحسين نوعية الحياة العامة ولا يقتصر نشـاطها على أوقات الانتخابات كما في الجامدة.

البعد الثالث: يتعلق بالهوية الوطنية: ويكتسـبها الفـرد انتمـاءه لبلـده ويعرف نفسـه بهـا لغير مواطنيه، فهي الموحد لأبناء الشـعب بعيداً عن الهويـات الفرعية المذهبيـة والقومية والدينية، والدولـة هي المصـدر الوحيد للهويـة الوطنية بأبعادهـا الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية والأخلاقية، فالانتماء لها الطوعي او التشاركي او التعاقـدي والدفـاع عنهـا هو أسـاس الهوية الوطنية.

مما تقدم يتضح أن المواطنة تتمثل في الشعور بالانتماء إلى الوطن(الشعور الوطني)، وفق هذا فالوطن يتضمن المجتمع الدولة الأمة، فهو الدالة الرمزية على المواطنة، فهو يؤدي إلى اندماج المواطنين في هوية واحدة والانتماء إلى كيان سياسي(النظام السياسي سواء مؤيد او معارض) واحد دون تمييز او تفرقة. أما في حالة غياب هذا الشعور او ضعفه فذلك سينعكس سلباً على التكامل الاجتماعي والاندماج الوطني، وعند هذه الحالة ينمو شعور لدى الشعب أن الهوية الوطنية لم تعد تستوعبهم فيالتجؤون إلى الهويات الفرعية والاحتماء بها ليسمو الولاء الضيق على الانتماء والهوية الوطنية. ومن هنا يتبين أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز قيم المواطنة لدى افراد المجتمع عبر البرامج التعلمية والندوات التثقيفية وغيرها، فالمواطنة لا تنشئ تلقائياً، وانما تحتاج إلى جهد تربوي وتعليمي تنمي قيم المواطنة والتربية عليها.

ثانيا: الهوية الوطنية

تشكل موضوعة الهوية الوطنية واحدة من ابرز المصطلحات مرونة، فمفهوم الهوية الوطنية من المصطلحات الحديثة في العلوم السياسية وعلم القانون، فهي ليس مفهوما دلاليا بنفسه انما متداخل مع مجموعة من المفاهيم الأخرى، لتعرف وفق مرتكزات وابعاد عدة سياسية واجتماعية وثقافية وتعد محددات أساسية للدولة في عملية البناء وتحيد طبيعتها، وتفهم الهوية الوطنية رابطة تجمع الافراد المنضوين تحت لوائها وتمدهم بشعور التشابه والتجانس، لذا فهي غير متاحة للخارجين عن افقها[٧].

وتعرف الهوية الوطنية بدلالة الهوية الاجتماعية فقد عرفها تاجفل بأنها(ذلك الجزء من مفهوم ذات الفرد النابع من وعيه بكونه عضواً في جماعة اجتماعية مضاف إلية الاعتبارات القيمية والانفعالية التي تحال إلى تلك العضوية)[٨]، وتمثل الهوية الوطنية وفق المنظور السياسي محورا مركزيا في بناء الدولة و نظام الحكم، فهي تمثل الوعاء الذي يضم كافة مكونات المجتمع في هوية واحدة تجمعهم وتذويب الهويات الفرعية الاثنية والقومية والدينية في بوتقة الهوية الوطنية التي تجمع المواطنين بمختلف هوياتهم الفرعية، فأن طغت الهويات الإثنية على الهوية الوطنية فهذا بطبيعة الحال يقود إلى الإنتماء والولاء للجماعة على حساب الإنتماء للوطن، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز تقسيم المجتمع وفق هوياتهم الفرعية، وهذا ما ينتج عنه الصراعات التي تكون مقدمة إلى صراعات وعنف وحروب داخل المجتمع[٩].

تعبر الهوية الوطنية عن الهوية الجمعية المتكونة لدى أبناء الامة وعن ثقافتهم، فالهوية الوطنية تضفي الشرعية على النظام السياسي عبر الاستقرار الاجتماعي المتحقق والتالف المشترك بين أبناء الدولة، فهي تسعى إلى تحقيق الوحدة السياسية والتماسك الاجتماعي من خلال تخطيها الهويات والولاءات الفرعية وجمعهن في بوتقة الهوية الوطنية دون محو الهويات الفرعية، فأن تجاهل الهويات الفرعية والقيم التي يؤمن بها افراد الشعب او جزء منه

وفرض ثقافة او هوية واحدة يؤدي إلى حالة من التصادم بين الهويات الفرعية والهوية التي يراد لها أن تفرض، كما سيؤدي إلى عدم تجذرها في ثقافة المواطنين، وان عملية فرضها بالقوة تؤدي إلى ردود فعل عكسية منها تذمر الشعب من السياسات الإكراهية التي تفرضها الدولة، وتعمق من تعلقهم بالهويات الفرعية، وقد انعكست الثقافة السياسية التي تفرضها الدولة بالقوة بشكل سلبي على عملية بناء الهوية الوطنية وتشكيلها في نفوس وثقافة المواطنين ولتجعل منها ثقافة سطحية قائمة على قيم الخضوع والطاعة لسلطة الدولة[١٠].

يوجد أربعة عوامل أساسية لبناء الهوية الوطنية، ونعتقد أن لها دور كبير في بناء هوية وطنية وتحقيق التعايش السلمي في العراق، وهي كالاتي[١١]:

عوامل أولية: وتتمثل العوامل الاولية في الاساطير، والأدب الشعبي، اللغة، والدين، وهي عوامل أساسية في بناء وتكوين الهوية الوطنية، وكانت عامل رئيسي في بناء الهوية الوطنية الألمانية.

عوامل تكوينية(المؤسسية): وتتمثل العوامل التكوينية في مؤسسات الدولة التي تعد من اركان بنائها وتثبيت أسسها وهي ذات الدور رئيسي في بناء الهوية الوطنية، ومن ابرزها الدستور الدائم، المؤسسة العسكرية، السلطة القضائية، فقد بنيت الولايات المتحدة الامريكية هويتها الوطنية على أساس الدستور الذي كتبه الإباء المؤسسون، وما زال الدستور الأمريكي الوثيقة الأساسية في تعريف الهوية الوطنية الامريكية.

عوامل تلقينية(التنشئة): وتتمثل العوامل التلقينية في مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية، ومن ابرزها المؤسسة التعليمية التي يكون من أهدافها الرئيسية اكساب الافراد الناشئين القيم والثقافة الوطنية وزرعها في نفوسهم، وغرس حب الوطن والتضحية من اجله في مناهجها التعليمية، وكان للمناهج والتعليم في اليابان دور كبير في ترسيخ الهوية الوطنية اليابانية، وتستعمل جميع دول العالم تقريباً المناهج التعليمية في تربية أجيال وفق توجهات واهداف محددة في بناء هويتهم الوطنية.

عوامل خارجية: أن العوامل الخارجية لم تشكل بعد رئيسي لدى اغلب دول العالم في تشكيل وبناء هويتها، فهي تتمثل في وجود تهديدات خارجية وعدوان، يهدد كيان الدولة وبذلك تعمل الدولة وفق لذلك على توحيد شعبها في هوية واحدة في التوحد بوجه تلك المخاطر، واقرب مثال على ذلك الكيان الصهيوني بنى هويته على أساس الخوف من التهديد الخارجي.

إن واحدة من المشكلات التي واجهت الدولة العراقية الحديثة منذ تأسيسها في العام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر، هو عدم بلورتها لهوية وطنية تجمع كافة أطياف الشعب، فهي تمثل إشكالية معقدة للدولة العراقية، كما أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية لم تقوم بالدور الذي يتبلور عنه بناء هوية وطنية وثقافة جامعة

وانما اقتصر دورها على شخصنة السلطة وخاصة في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣، فأن إشكالية الهوية نابعة من عدة متغيرات تاريخية وسياسية ومجتمعة إضافة إلى المتغير الاقتصادي، فضلاً عن المتغيرات الخارجية السياسية والدولية والحروب التي كان العراق طرف فيها، أثرت بشكل سلبي على السلوك النفسي للمواطن وجعلته يتمسك بالهويات الفرعية[١٢].

المطلب الثاني: معوقات تعزيز المواطنة والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٥

إن المعوقات التي تواجه تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة وكثيرة ومتعددة الجوانب ومتداخلة يربط احدها بالأخر، ويرجع جذور بعضها إلى ما قبل عام ٢٠٠٣ فلم تكن وليدة التغيير، والبعض الاخر ولدة بعد عام ٢٠٠٣، ومنها كان نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية التي انتجتها عملية التحول الديمقراطي، وسنبحث في هذا المطلب المعوقات المرتبطة بمؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية. ومن اهم تلك المعوقات هي:

اولا: ضعف دور الاسرة: تعد الاسرة من اهم واول مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية التي لها دور كبير في غرس القيم في نفس افرادها، وتستوحي الاسرة اهميتها من موقعها الاجتماعي فهي الخلية الاجتماعية الاولى التي تمارس تأثيرها على تكوين شخصية ابناءها وصفاتهم الاجتماعية، ولا يقتصر دورها على تعلمهم القيم الاجتماعية فقط وانما يكون دورها اوسع من ذلك فلها دور بارز في بناء الهوية الوطنية وزرع بذرة حب الوطن والانتماء له، كما تنمي المواطنة وتعززها لدى افراد الاسرة، ويكون ذلك من خلال تعريف الفرد بأهمية دوره داخل المجتمع وضبط سلوكه اجتماعيا من خلال مسألتين: الاولى مسألة التنظيم التي تتضمن تعليم الافراد قواعد تنظيمية الواجب اتباعها ومراعاتها من اجل تحدد وتنظم سلوكهم، والمسألة الثانية: تتعلق بمدأ الثواب والعقاب والاستهجان والاستحسان، عن طريق هاتين المسألتين يتعلم الفرد قيم وقواعد المجتمع التي يتم من خلالها ضبط السلوك الاجتماعي[١٣].

إن الازمات المجتمعية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣، واتساع وتنوع مطالب الحياة اليومية وما رافقها من تطور تكنولوجي، جعل من الاسرة ذات دور ضعيف في تربية الاطفال واشباع رغباتهم وسد احتياجاتهم المتعددة ونقل القيم الثقافية ونقل معرفتهم بالتراث، ويتقلص دور الاسرة في عملية التنشئة كلما كانت على مستوى متندي من المعرفة والثقافة، اضافة إلى انتشار الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير التي أثرت بشكل سلبي على عملية التنشئة الاجتماعية السياسية وزادت من اضعاف دور الاسرة في عملية التنشئة ونقل القيم والثقافة إلى الجيل الناشئ الجديد ومن ضمنها الهوية الوطنية وقيم المواطنة[١٤].

ثانيا: الكثرة المفرطة للأحزاب السياسية وتعارض رؤاهم

إن للأحـزاب دور كبير فـي النظم الديمقراطية فهـي من ابرز ظواهرها، لما لها من دور فاعل في تعزيز المشاركة السياسية للمجتمع، ويكون هذا عن طريق فتح قنوات التي تسهل المساهمة فـي عمليـة السياسـية والوصـل بالمشـاركة السياسية إلى مستوى عالي من الرقي والتنظيم، تمكـن الفرد عن طريقها طرح افكار التي تخدم العملية الديمقراطيـة، وتنمية مهارات وقدرات المواطنيـن بمـا يتناسـب وتطلعـات المجتمع، لذا لابد أن تكون المشـاركة السياسـية مرتبطة بالبناء الاجتماعي[١٥].

وبالنظـر إلى الحالة العراقية واسـتقراء واقعها بعـد العـام ٢٠٠٣ حيـث أن اصـدار قانـون الاحزاب والهيئات السياسـية رقم(٩٧) في عام ٢٠٠٤ الذي كان السـبب وراء الكثرة المفرطة للأحزاب السياسـية، لينعكس ذلك بشكل سلبي، فلا يمكن لأي حزب أن يحقق اغلبية مطلقة مما يضطره إلى تشكيل تحالفات مع احزاب اخرى لأجـل الوصول إلى الحكـم، وتواجه الاحزاب صعوبة في تشكيل ائتلاف أن الاحزاب تأسست وفق قيم مذهبية وطائفية وقومية مما جعل منها ذات اهداف متضاربة في ظل التعددية الحزبية وخاصة أن النظام برلماني يشجع التعددية[١٦].

في ضوء ما تقدم فإن كثرة الاحزاب السياسـية شـجعت ونمت الانتساب إلى الهويات الفرعية، فالغريـزة الانسـانية والحاجة تدفـع الفرد إلى التمسـك بالهويـة الفرعية على حسـاب الهوية الوطنيـة كـون أن التعدديـة المفرطـة في ظل عمليـة التحـول الديمقراطي وعدم الاسـتقرار السياسـي والمجتمعي تؤدي إلـى تمزيق وحدة الصـف، اضافة إلى اتسـامهم بالثقافة السـلبية الاقصائية، فكل حـزب يحاول بناء الدولة وفق ايديولوجيته الحزبية التي ينطلق منها في تحقيق اهدافـه، فالشـيعيون يسـعون إلى اقامـة دولة العمال، والاحزاب الاسـلامية تعمل على اقامة مجتمع ودولة اسـلامية، وهذا ينطبق على باقي الاحـزاب، وهذه الثقافة ادت إلى تعطيل التوجه لتحقيـق الوحدة الوطنيـة التي اساسـها الهوية الوطنية+ المواطنة= الوحدة الوطنية.

ثالثا: ضعف دور منظمات المجتمع المدني

إن موضـوع المجتمـع المدني فـي العراق لم تعد حاجة وانما اصبحت ضرورة ملحة خاصة وأن البلد يمر بمرحلة التغيير الشـامل، فوجود مجتمع مدني نشط من العناصر المهمة لإرساء الديمقراطيـة وتعزيـز التطـور الديمقراطـي وتعميق الممارسـة الديمقراطـي والتأكيد على قيمها، لها دور في بناء ثقافة وطنية موحدة، كما تعمل على تعزيز المساواة والتسامح، ومعالجة اوجـه الخلل والتفرقـة ذات الابعاد الاجتماعية والدينية والثقافية والعرقية، وهذا الدور ينبع من طبيعة الدور الذي تؤديه والوظائف التي تؤديها فـي المجتمع لتكون بذلك مرتكـز البنية التحتية الديمقراطية[١٧].

عنـد النظر إلـى واقع عمل منظمـات المجتمع المدني في العراق نجد أنها ادت دوراً فاعلاً في توجيه افراد المجتمع وتشـجيعهم على المطالبة بحقوقهم المختلفة وفق السياقات القانونية وبطرق مختلفة من خلال الاحتجاج والمظاهرات ليكون لها دور فـي العملية السياسـية، إذ عملت على

اخراج المجتمع من سياسية التغييب والتهميش السياسي إلى عملية المشاركة الايجابية الفعالة، بالرغم من ذلك الا أن عملها ودورها بقي محدود ولم يرتقي إلى اداء دور مهم في المساهمة في بناء الهوية الوطنية وتحقيق قيم المواطنة؛ ذلك كون منظمات المجتمع المدني انصدمت بجملة من المعوقات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن ابرز هذه المعوقات هي اتساع حجم المشاكل الامنية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية ومثال على ذلك العنف وعد الاستقرار السياسي ودخول تنظيم داعش الارهابي وما نتج عنه من نزوح جماعي، اضافة إلى أن قسم من هذه لمنظمات يسعى إلى الربح المادي من الجهات المانحة (الداخلية والخارجية)، كما أن التشابه في الغايات والاهداف بين قسم كبير منها شتت جهودها ولو اندمجت وعملت تحت مؤسسة واحدة لكانت تغتزل جهود كبير في تحقيق اهدفها[١٨].

ثالثا: المؤسسة التعليمية والتعارض بين المنهج والواقع

تعد المؤسسة التعليمية أداة للنهوض بالمجتمع افراد وجماعات والعمود الاساس في حفظ كيان الامة وبنائها الحضاري وارثها الثقافي، فهي عصب البناء الحضاري للامة، وميدان لاستثمار القوى البشرية واعدادها بما تقتضيه عملية البناء، إذ أن الثروة البشرية لدى الامم لا تقاس بعدد السكان وانما بعدد القوى البشرية المؤهلة للعمل والقادرة على الانتاج، ومسئولية تحقيقها تقع على راس اهداف المؤسسة التعليمية، ولأجل تحقيق اهداف المؤسسة التعلمية في بناء الهوية الوطنية وتنمية المواطنة وضعت وزارة التربية اهداف التربية الوطنية وفق ثلاث ابعاد: البعد المعرفي الذي يعتمد على تعلم ونقل المعارف والمعلومات السياسية والاجتماعية والبعد الوجداني ويتمثل في تنمية القيم والاتجاهات لدى افراد المجتمع مثل قيم حب الوطن والعدالة، والبعد المهاري ويتمثل في تنمية المهارات العقلية ومنا التفكير والاتصال الاجتماعي والمشاركة والتعاون في الحياة الاجتماعية[١٩].

تواجه المؤسسة التعليمية معضلتان: الاولى: اصطدمت المؤسسة التعليمية بواقع التعددية القومية والدينية والثقافية والعرقية التي ادت إلى ضعف الهوية الوطنية وضعف مخرجات المؤسسة التعليمية من حيث الانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية، كما أن الاحتقانات السياسية وما تركته من نتائج اثرت على عملية التنشئة[٢٠]. والمعضلة الثانية: ضعف المناهج التربوية في تعزيز المواطنة وبناء الهوية الوطنية؛ ذلك كون المناهج لم تتضمن قراءات لطبيعة التنوع الاجتماعي في العراق ومدى ارتباط هذا التنوع بجغرافية الارض وتاريخ وجودها، كما لم تتناول المناهج قراءات تاريخية للمحافظات او تدوين منظم لتاريخ المدن العراقية واصولها التاريخية، كما أن اسماء المدارس لا تمت إلى العراق بصلة ومنها غزة وبور سعيد، وتسمية مدارس باسم كربلاء والنجف في مدينة الرمادي اخذ وقت طويل الجدل وبالكاد تمت الموافقة على هذه الاسماء، ويرجع ذلك إلى التعبئة المنهجية

في تجهيل الاجيـــال الجديدة بديموغرافية البلد وطبيعـــة تنوعه الثقافي، وهذا يشـــير إلى عدم الاتساق وحجم الانعزال بين الادارات المحلية في تأكيد هوية العراق وتعزيز الهوية الوطنية وتحقيق اللحمة الوطنية[٢١].

رابعا: وسائل الاعلام والاتصال

تعـد وســائل الاعلام واحدة من اهـم المؤثرات التي تسـيطر على الافراد نظـراً لما توفره من برامـج وما تمتاز بـه من مميـزات لا توفرها مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية الاخرى فــأن تأثير وســائل الاعلام علــى العقول لا يقل اهميــة عن تأثير المؤسســة التعليمية أن لم يكن اكبر مــن تأثيرها، إذ تؤدي القنــوات الفضائية دوراً جوهــري بــارز في التأثير علــى الافراد وصناعــة وتكويــن الــرأي العام مــن خلال ما تقدمه من برامج التي تتناول مختلف المواضيع السياســية والاجتماعية والاقتصاديــة والثقافية وكل ما يتصل بحياة الانسان[٢٢].

وبالنظــر إلى واقــع الاعلام العراقــي نرى انه منقســم وكل مؤسسة تتبع مصدر تمويلها سواء كان حزب سياســي او تجمــع مذهبي او قومي، وبالرغــم مــن العــدد الكبيــر لوســائل الاعلام والصحــف الا انه لم يحصل تطــور نوعي في مضمون الاعلام الا في مســتويات بسيطة، فلم ترتقي إلى مســتوى تكون فيه قادر على تجاوز المســألة الطائفيــة وعــدم وجود ميثــاق للعمل الاعلامي جعل المؤسســات الاعلامية عرضة لتدخل اجنــدات مختلفــة (داخليــة، وخارجية) دفعت بها للانحراف عن مســارها الصحفي بما لا ينسجم وعملية التحول الديمقراطي[٢٣].

وفــي الآونــة الاخيــرة نلاحظ أن المؤسســات الاعلاميــة وخاصة القنــوات الفضائية ركزت فــي عملهــا على البرامــج السياســية والبرامج الاجتماعيــة التي لم ترتقي إلى مســتوى وثقافة المجتمع بحثاً منها عن الزيادة في عدد مشاهدي برامجهــا والقصد منها اثارة الجدل وليس تقديم محتــوى ثقافــي يعالج مشــكلات مجتمعية وفق رؤيــا اكاديمية واعية تعمل على ارســاء قواعد الســلم الاجتماعي وبناء الوعي بالهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة.

خامسا: شــبكة المعلومات الدولية(الانترنت) ومواقع التواصل الاجتماعي:

غيرت شبكة المعلومات الدولية العالم وجعلت منــه قرية صغيــرة واعطت فســحة من حرية التعبير لتضفــي طابعا ديمقراطيــا على عملية التعليــق، لتجعــل ســهولة كبيــرة في نشــر اي معلومة وســرعة في انتشــارها وسيلة لاطلاع الاخريــن على معلومات جديدة والتفاعل معها، سواء عن طريق البريد الالكتروني او المدونات او النشــرات الصوتية او النشرات المرئية(في مختلف برامج وســائب التواصل الاجتماعي منها فيس بوك وتويتر ويوت يوب والانستغرام والتيك توك) او غرف المحادثة(كلوب هاوس) وعــن طريق شــخصيات افتراضية فــي حياة ثانية[٢٤].

وفــي الوقــت نفســه نشــير إلــى عــدد مــن مخاطر(الانترنــت) التي يتعــرض لها المتلقين والتــي تهــدد الأمــن الاجتماعــي وتضعف قيم

المجتمع وتغير نمط الثقافة للجيل الناشئ وتتعارض مع قيم المواطنة والهوية الوطنية، لتفرز لنا نوع جديد من الجرائم التي تهدد بنية الأمن الاجتماعي وهي(الجريمة الالكترونية) التي تحتاج إلى تشريع قانوني خاص لمعالجتها والحد من آثارها، ذلك كونه يتيح لمستخدمي استخدام هوية مجهولة هذا ما يسهل على مستخدمي انتاج واستهلاك مواد غير قانونية وبث الدعاية للتحكم في العقل الجمعي، والاخطر منها يكمن في امكانية بث خطاب الكراهية وبث مواد اباحية للأطفال[٢٥].

وفي ظل ضعف التنشئة وطبيعة الازمات التي تعرض لها المجتمع العراقي والازمات السياسية وحرية النشر التي تتيحها وسائل التواصل الاجتماعي فهي عامل مدمر ومؤثر للتنشئة النظامية.

مما تقدم يتضح لنا ضعف عمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية الامر الذي جعل منها في بعض الاحيان عائق امام تحقيق الهوية الوطنية وبناء المواطنة ولعدة اسباب جزء منها يرتبط بضعف التجربة الديمقراطية وحداثتها اضافة غياب الدور الرقابي لمؤسسات الدولة الذي يعالج الانحراف والاخفاق في عمل تلك المؤسسات.

المطلب الثالث: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية في تعزيز المواطنة والهوية الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٥

إن اهم الاهداف التي تسعى مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية تحقيقها هي بناء الهوية الوطنية لأبناء المجتمع وتحقيق قيم المواطنة، أن قضية تعزيز الهوية الوطنية تتصدر اولويات العمل الوطني بعدها قضية وطنية ويكون ذلك عبر استراتيجية ثابتة، إذ تعد الهوية الوطنية الاساس الذي يبنى عليه المجتمع ويتطور، وتبدأ الهوية نشأتها لدى الفرد اجتماعية ومن يضاف لها البعد السياسي لتكتمل ملامحها لدى الفرد، ليكون الفرد الذي يعيش في مجتمع ما تابع لدولة ذات سلطة سياسية ونسق اجتماعي يمنحه الحقوق ويفرض عليه واجبات المواطن ويشارك ابناء المجتمع بحمل هويتها السياسية والثقافية، فالهوية الوطنية تنشئ بشكل تدريجي وتتطور حتى تكتمل ملامحها[٢٦].

وتودي مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية دور في رفع مستوى الوعي السياسي للمواطن وتعرفه بفكرة وفلسفة الدولة التي ينتمي اليها كون أن النظام السياسي يقوم على هذا الاساس، فالدولة بمؤسساتها تمثل عامل تماسك بين مختلف مكونات المجتمع بعدها الاطار التي تتكيف ضمنه كل التناقضات السائدة في البنية الاجتماعية والوعاء الذي يحتوي كافة مكونات المجتمع، وأن نمو الوعي السياسي والانتماء للهوية الوطنية يؤدي إلى تفعيل المشاركة السياسية للمواطن من خلال تحفيزه لمتابعة الاحداث إدراكه للسياسات الحكومية التي لها تأثير عليه بوصفة فرد من افراد المجتمع، فيكون اكثر ميولاً للانخراط في المناقشات والحوارات في موضوعات سياسية لأجل التأثير في محيطه الاجتماعي[٢٧].

كما وتؤدي التنشئة الاجتماعية السياسية إلى

تنمية العمل الجماعي وروح المبادرة لدى المواطنين والمشاركة السياسية اضافة إلى تعميق احترام المواطنين لقواعد الدستور والالتزام بتطبيق القانون الامر الذي يؤدي إلى دعم الاستقرار السياسي، فالتنشئة الاجتماعية السياسية تعمل على نشر القيم والاتجاهات لأجل بناء ثقافة سياسية مشتركة تؤدي إلى تحقيق التكامل في اداء مؤسسات الدولة لوظائفها عبر برنامج سياسي يمنع التناقض في العمل بين هذه المؤسسات ويرفع مستوى قدرتها على انجاز عملها والانسجام فيما بينها[٢٨].

وهناك عدة مقومات ومبادئ عامة للهوية الوطنية يمكن حصرها بالنقاط التالية لأجل تحديد مقوماتها وهي[٢٩]:

إن تكون منسجمة مع معطيات الفكر القانوني والسياسي الذي يقوم على قاعدة المواطنة بعدها المعيار الجوهري في تحقيق المساواة في الواجبات والحقوق لجميع المواطنين.

أن تعبر الهوية عن واقع الشعب بوصفه كتلة واحدة غير قابلة للتجزئة، أي أنها لن تكون انعكاساً لفئة من فئات المجتمع دون غيرها.

أن تكون الهوية الوطنية اهم العوامل اللازمة لتوحيد وتفعيل الحراك الاجتماعية والاقتصادي والسياسي، واساساً قوياً في تعزيز الكيان السياسي للدولة وبناء مؤسساتها المعبرة عن وحدة الدولة وتعززها.

وانسجاما مع ما تقدم سوف نبين دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز مبادئ المواطنة وبناء الهوية الوطنية وفق نماذج من تلك المؤسسات وبالشكل التالي:

اولا: دور المؤسسة التعليمية: إن التعليم واحدة من ضروريات بقاء المجتمع واستمرار نموه، فالتعليم محرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعي، وكلما كان نوعية التعليم المقدم منسجما مع تطلعات واحتياجات البلد كان تأثيره على التنمية المستدامة اعظم، فقد اصبح التعليم ميدان مهما للاستثمار في القوى البشرية، فالتعليم يرتبط بشكل اساسي بعملية تدريب العقل على التفكير عن طريق سلسلة من الدروس، ذلك كون المفاهيم المتعلقة بالعلوم الانسانية كالهوية الوطنية والمواطنة تختلف عن العلوم التجريبية(العلمية) التي تتسم بالجمود، فهي تعتمد على توفير البيئة المناسب وزراعة القناعة والملاحظة لأجل تحقيق اهدافها في تعليمها للطلاب وزرع القيم الوطنية فيهم وجعلها جزء من بدائهم التي يؤمنون بها[٣٠].

وعدت وزارة التربية العراقية منهجاً خاصاً(مادة الوطنية) والتي تعرف الطلاب في الفصل الاول على طبيعة مكونات المجتمع العراقي وتنوعها، والتعريف بحقوقهم وحرياتهم في كافة المجلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأجل تحقيق تنشئة تقوم على مبدأ تقبل الاخر والاحترام فقد تضمن في محتواه على مخاطبة الطلاب بمفردة المواطن(مثال على ذلك: عزيزي المواطن عزيزتي المواطنة) [٣١]، ذلك من اجل توجيه المجتمع الناشئ بشكل مستمر وديناميي من اجل استمرار نمو المجتمع وتعلمه لقيمه الثقافية والانسانية وحفظها، وتدعيم

مبادئ السلوك القويم وربط الفرد بالمجتمع ورفع شعوره الانتماء والولاء له [٣٢].

ولم يقتصر تنمية المواطنة والهوية الوطنية فقط على المدرسة وانما يمتد للجامعة جزء مكمل للجزء الاول ضمن المنظومة التعليمية لتشكل كلاً واحداً في تعزيز قيم المواطنة وبناء الهوية الوطنية، فقد اسهمت الجامعة بدور فعال وواضح في تنمية المجتمع وبناء قدراته، عن طريق برامج التعليم الجامعي ومختلف مراحلة والاولية والعليا، إضافة إلى البحوث والدراسات العلمية التي تنتجها والندوات والمؤتمرات العلمية التي تقوم بها بشكل فصلي او سنوي، إضافة إلى عملية التعليم الجامعي، وقد ادت الجامعة دوراً بارزاً وحيوياً في زرع الوعي الثقافي في الطلبة وتنمية قيم المواطنة وتعزيز الهوية الوطنية، من خلال البرامج والنشاطات غير المنهجية، فالجامعة تمثل البيئة المناسبة لخلق حالة من التفاعل بين الطلبة وتبادل الآراء والافكار فيما بينهم، ففي مرحلة الدراسة الجامعية يبدأ الطالب بطرح افكاره بحرية اكبر ونضج متحرراً من قيود النظام المدرسي، وتمثل مرحلة الدراسة الجامعية مرحلة النضج والتكامل على المستوى الثقافي والعقلي، إذ يتبنى الطالب في هذه المرحلة قيم وافكار تستمر معه في حياته[٣٣].

ادخلت الجامعات تحسينات كبيرة على نظم التعليم وحددت اهدافها والمتمثلة في مخرجات تتناسب وطبيعة حاجة السوق واحد واهداف التنمية فهي تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وتطويرها والتي هي اساس التنمية المستدامة، ولأجل تعزيز الهوية الوطنية والمواطنة وادخلت الجامعات مادتي حقوق الانسان والديمقراطي مادتي اساسيتين يدرسان في كافة الكليات في المرحلة الاولى، لذا يؤكد التعليم العالي في اهدافها على تحقيق تنمية راس البشري بمختلف جوانبه التي تشمل تنمية الانسان الذي يعد مفتاح لاحداث التقدم والتنمية المجتمعية[٣٤].

ثانيا: دور المؤسسات الاعلامية: إن دور المؤسسات الاعلامية لا يقل اهمية عن دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية في زرع وتعميق قيم المواطنة في نفوس الافراد وبناء الهوية الوطنية وخاصة في الجيل الناشئ، ذلك عن طريق ما تقدمه من برامج مرئية ومسموعة ومقروءة، لما تقدمه من دور بارز ومؤثر في الجمهور، فأن اراء واهتمامات الجمهور لها تأثير كبير في السلوك الذي تتخذه تجاه الوسائل الاعلامية، فهم يعرضون انفسهم للوسائل الاعلامية التي تتفق في متبناها ويتجنبون بلاشعور او بدارك المؤسسات الاعلامية وما تطرحه من اراء والرؤى التي لا تتفق مع آرائهم، لتصبح مشكلة تواجهها المؤسسات العالمية وتتمثل في اختلاف وتشتت اتجاهات الجمهور، واختلاف في درجة الاتجاهات ذاتها تجاه الموضوع، إذ ان بعض الاتجاهات وبعضها الاخر معارض ومتعصب ومتطرفة وضعيفة[٣٥].

وبالنظر إلى التحديات التي واجهت العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما نتج عنها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وامنية لتشكل

تحديات لعملية التحول الديمقراطي تجاوزت اثارها وابعادها البعد السياسي لتشكل فيما بعد مشكلات بعضها تطور ليصبح ازمة تهدد النسيج الاجتماعي للمجتمع العراقي، وفي ضوء ذلك الانقسام نرى انقسام المؤسسات الاعلامية غير المرتبطة بالدولة من حيث التوجه ونوع الافكار التي تطرحها والاخبار التي تتناولها وتعاطيها مع الاحداث السياسية والاجتماعية وفق ما يتناسب مع افكار واراء الحزب الممول لها او المؤسسة، هذا ما زاد من الانقسام المجتمعي وعزز من الولاءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية وغياب روح المواطنة بين ابناء المجتمع، لكن هذا المشهد تغير مع تعرض العراق لخطر يهدد كافة فئاته في العام ٢٠١٤ والمتمثل بدخول تنظيم داعش الارهابي إلى العراق ليتوحد الاعلام العراقي في مواجهة المكانة الاعلامية للتنظيم من جانب وتقديم الدعم الاعلامي للأجهزة الأمنية من جانب اخر فقد كان لها دور في تعزيز الهوية الوطنية وتوحيد ابناء الشعب في مواجهة التنظيم الارهابي[٣٦].

لكن ما نلاحظه أن موقف المؤسسات الاعلامية لم يستمر طويلاً فقد عاد إلى حالة الانقسام بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي وتحرير الاراضي العراقية وعودة المشكلات السياسية من جديد.

الخاتمة

الجدير بالذكر إن مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية كان لها دور في بناء الهوية الوطنية وتعزيز قيم المواطنة، لكن دورها يختلف بحسب طبيعة المؤسسة وحجم تأثيرها في المجتمع والاهداف التي تضعها والادوار التي تقوم بها، وبطبيعة الحال فأن عمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية تأثر بالظروف المحيطة وقد يحيدها عن اداء عملها بالشكل المراد له و وفق الاهداف المرسومة له، ومن اهم الظروف المحيطة التي تؤثر على عملها ومن ابرزها الضعف الأمني وعدم الاستقرار السياسي اللذان لديهم تأثير مباشر على حياة المواطن واداء عمل منظمات التنشئة الاجتماعية السياسية.

المصادر

احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٤، لبنان.

شريف الدين بن دوبة، المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط١، بيرت، ٢٠١٩.

علي رسول حسين المسعودي، المواطنة وبناء الهوية الوطنية المشتركة في العراق، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد(٣٨-٣٩)، بغداد، ٢٠١٧.

جاد الكريم جباعي، من الرعوية إلى المواطنة، اطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، ط١، بيروت، ٢٠١٤.

ايلاف حسن جعفر، السياسات التعليمية والتنشئة

السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦.

انعام لفتة الهنداوي ود. مديحة نصيف الربيعي، مفاهيم في علم النفس السياسي،ط١، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٩.

علي طاهر الحمود، مقاربات نظرية في سوسيولوجيا الهوية: انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، في واقع مشكلات الاثنيات والأقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.

عبد المطلب عبد المهدي موسى، ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الأسباب وسبل المواجهة، مركز العراق للدراسات، ط١، بغداد، ٢٠١٨.

خلف صالح الجبوري، معتز إسماعيل خل الصبيحي، واقع ومستقبل التعايش السلمي وبناء السلام في عراق ما بعد النزاعات، دار السنهوري، بيروت، ٢٠٢١.

سفانة احمد، التنشئة الاسرية ودورها في تعزيز الضوابط الاجتماعية الداخلية للأبناء من وجه نظر الاباء(دراسة ميدانية في مداينة الموصل)، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، العدد(٤٣)، ٢٠١٤.

فاطمة اسماعيل محمود، وكالات التنشئة الاجتماعية بين التكامل والتحامل(التقاطع) الاسرة والمدرسة أنموذجا، مجلة نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، العدد(٩)، ٢٠١٦.

انور اسماعيل خليل، دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان(٧٢-٧٣)، ٢٠١٨.

حازم صباح احميد، عماد وكاع عجيل، منظمات المجتمع المدني ودورها في مكافحة التطرف في العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، مجلد(٩)، العدد(١)، ٢٠٢٠.

باسم هادي علي، دور تدريس مادة التربية الوطنية في تنمية القيم الوطنية لدى طلبة المرحلة المتوسطة من وجهة نظر مدرسيها، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مجلد(٢٨)، العدد(٢)، ٢٠٢١.

عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، شركة العارف للمطبوعات، النجف الاشرف، ط١، ٢٠٢٢.

خلود عبد الكريم خلف، الهوية الوطنية لطلبة المرحلة الثانوية في مناهج التربية الاجتماعية في العراق دراسة مقارنة ببعض النماذج الدولية، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بغداد، المجلد(٥٨)، العدد(٢)، ٢٠١٩.

عادل عبدالرزاق مصطاف الغريري، مجاشع

محمد علي التميمي، دور القنوات الفضائية الاخبارية في تشكيل اتجاهات الشباب العراقي نحو مفهوم المواطنة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، جامعة كركوك، المجلد(١٥)، العدد(٢)، ٢٠٢٠.

عامر محسن سلمان العامري، الاعلام العراقي والتحديات الراهنة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(٢٦)، ٢٠٠٩.

نايجل ووروبيرتن، حرية التعبير، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: زينب عاطف سيد، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط١، مصر، ٢٠١٣.

دنيا هاتف مكي، تحولات الهوية في العراق بين الهوية الوطنية والفرعية، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٣١-٣٢)، ٢٠١٦.

جبار اسماعيل عبد، معوقات تحقق قيم المواطنة في العراق بعد عام٢٠٠٣، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلد(١٦)، العدد(٥٣)، ٢٠٢٢.

باقر جاسم محمد، الفكر النقدي وأسئلة الواقع، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٣.

احمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد، الوسائل التعليمية والمنهج، دار الفكر، ط١، عمان، ٢٠٠٧.

جلال عبد الرزاق واخرون، التربية الوطنية والاجتماعية للصف الاول متوسط، ط٥، المديرية العامة للمناهج، العراق، ٢٠١٠.

سحر حربي عبد الامير، دور المدرسة في صناعة الهوية الوطنية، مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية وزارة التربية، المجلد ١١، العدد(٤٤)، ٢٠١٨.

عامر مهدي صالح، زكريا عبد احمد، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، المجلد(٢٢)، العدد(٩)، ٢٠١٥.

ماجد صدام سالم، لؤي عدنان حسون، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية البشرية في العراق، البحث العلمي في ظل الجوائح والازمات تحديات الواقع وافق المستقبل، مجلة جامعة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص(المؤتمر العلمي الافتراضي الدولي الاول)، كلية التربية الاساسية، ١٠-١١ حزيران ٢٠٢٠.

عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، مكتبة الكناني للنشر والتوزيع، ط٥، عمان، ٢٠٠٣.

دريد شدهان محمود، دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي لمرحلة ما بعد داعش، ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٤١-٤٢)، ٢٠١٩.

الهوامش

* تدريس في قسم النظم السياسة والسياسات العامة/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، (٠٧٩٠١٥١٤٨١٠)، dr.firs@nahrainuniv.edu.iq.

*** طالب ماجستير في قسم النظم السياسة والسياسات العامة / كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، (٠٧٧٠٠٧٤٣١١٩)، gmail.com@bahaa.kareem٩٠ .

ced.nahrainuniv.@Polm٢٠١٦ edu.iq

٢- احمد سعيفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ٢٠٠٤، لبنان، ص٣٧٧.

٣- شريف الدين بن دوبة، المواطنة مفهومها، جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط١، بيرت، ٢٠١٩، ص١٥.

٤- علي رسول حسين المسعودي، المواطنة وبناء الهوية الوطنية المشتركة في العراق، مجلة حوار الفكر، المعهد العراقي لحوار الفكر، العدد(٣٨-٣٩)، بغداد، ٢٠١٧، ص٧٨.

٥- جاد الكريم جباعي، من الرعوية إلى المواطنة، اطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، ط١، بيروت، ٢٠١٤، ص٢٠٦.

٦- جاد الكريم جباعي، مصدر سبق ذكره، ٢٠٩-٢١٠.

٧- ايلاف حسن جعفر، السياسات التعليمية والتنشئة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص١٤٦.

٨- انعام لفتة الهنداوي، مديحة نصيف الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

٩- المصدر نفسه، ص١٤٣.

١٠- عبد المطلب عبد المهدي موسى، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠.

١١- علي طاهر الحمود، مقاربات نظرية في سوسيولوجيا الهوية: انبعاث الهويات الفرعية والبحث عن الامة العراقية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، في واقع مشكلات الاثنيات والأقليات في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢، ص٢١٨-٢١٩.

١٢-خلف صالح الجبوري، معتز إسماعيل خل الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

١٣- سفانة احمد، التنشئة الاسرية ودورها في تعزيز الضوابط الاجتماعية الداخلية للأبناء من وجه نظر الاباء(دراسة ميدانية في مداينة الموصل)، مجلة دراسات موصلية، جامعة الموصل، العدد(٤٣)، ٢٠١٤، ص٢٠٣.

١٤- فاطمة اسماعيل محمود، وكالات التنشئة الاجتماعية بين التكامل والتحامل(التقاطع) الاسرة والمدرسة أنموذجا، مجلة نسق، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، العدد(٩)، ٢٠١٦، ص٣٨٧.

١٥- انـور اسـماعيل خليـل، دور الاحزاب السياسية في العراق في التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الدراسـات الدولية، مركز الدراسـات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العددان(٧٢-٧٣)، ٢٠١٨، ص٣٩١.

١٦- ايلاف حسـن جعفر، مصدر سبق ذكره، ص١٤٨.

١٧- حازم صبـاح احميد، عماد وكاع عجيل، منظمات المجتمـع المدني ودورها في مكافحة التطـرف في العـراق، مجلة العلـوم القانونية والسياسـية، كلية القانون والعلوم السياسـية، جامعة ديالى، مجلـد(٩)، العدد(١)، ٢٠٢٠، ص٦٠.

١٨- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق الواقع.. والمسـتقبل، مصدر سـبق ذكره، ص٣٠٩.

١٩- باسم هادي علي، دور تدريس مادة التربية الوطنيـة فـي تنمية القيم الوطنيـة لدى طلبة المرحلة المتوسـطة من وجهة نظر مدرسيها، مجلـة العلوم الانسـانية، كليـة التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، مجلد(٢٨)، العدد(٢)، ٢٠٢١، ص٧٩٩.

٢٠- ايلاف حسـن جعفر، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.

٢١- خلود عبد الكريم خلـف، الهوية الوطنية لطلبـة المرحلـة الثانوية في مناهـج التربية الاجتماعيـة في العراق دراسـة مقارنة ببعض النماذج الدولية، مجلة الاستاذ للعلوم الانسانية والاجتماعيـة، جامعة بغـداد، المجلد(٥٨)، العدد(٢)، ٢٠١٩، ص٢٧٢.

٢٢- عـادل عبدالرزاق مصطـاف الغريري، مجاشـع محمد علي التميمـي، دور القنوات الفضائية الاخبارية في تشكيل اتجاهات الشباب العراقـي نحو مفهوم المواطنـة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسـانية، جامعة كركوك، المجلد(١٥)، العدد(٢)، ٢٠٢٠، ص٤٤٧.

٢٣- عامر محسن سـلمان العامري، الاعلام العراقـي والتحديـات الراهنة للفتـرة ٢٠٠٣-٢٠٠٨، مجلة مركز المسـتنصرية للدراسـات العربيـة والدوليـة، الجامعـة المسـتنصرية، العدد(٢٦)، ٢٠٠٩، ص١١٠.

٢٤- نايجـل ووروبيرتن، حرية التعبير، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: زينب عاطف سيد، كلمات عربية للترجمة والنشـر، ط١، مصر، ٢٠١٣، ص٨٩.

٢٥- ايلاف حسـن جعفر، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤.

٢٦- دنيـا هاتـف مكي، تحـولات الهوية في العـراق بين الهوية الوطنيـة والفرعية، المجلة السياسـية والدوليـة، كلية العلوم السياسـية، الجامعـة المسـتنصرية، العـدد(٣١-٣٢)، ٢٠١٦، ص٤٧٣.

٢٧- جبار اسـماعيل عبد، معوقات تحقق قيم المواطنة فـي العراق بعد عـام٢٠٠٣، مجلة دراسـات اقليمية، مركز الدراسـات الاقليمية، جامعة الموصل، المجلـد(١٦)، العدد(٥٣)،

٢٠٢٢، ص٢٤١.

٢٨- جبار اسماعيل عبد، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٢.

٢٩- باقر جاسم محمد، الفكر النقدي وأسئلة الواقع، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، ٢٠١٣، ص٥٩.

٣٠- احمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد، الوسائل التعليمية والمنهج، دار الفكر، ط١، عمان، ٢٠٠٧، ص٦٠.

٣١- جلال عبد الرزاق واخرون، التربية الوطنية والاجتماعية للصف الاول متوسط، ط٥، المديرية العامة للمناهج، العراق، ٢٠١٠، ص٧.

٣٢- سحر حربي عبد الامير، دور المدرسة في صناعة الهوية الوطنية، مجلة دراسات تربوية، مركز البحوث والدراسات التربوية وزارة التربية، المجلد ١١، العدد(٤٤)، ٢٠١٨، ص٣٥١.

٣٣- عامر مهدي صالح، زكريا عبد احمد، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، المجلد(٢٢)، العدد(٩)، ٢٠١٥، ص٢٦٤.

٣٤- ماجد صدام سالم، لؤي عدنان حسون، دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية البشرية في العراق، البحث العلمي في ظل الجوائح والازمات تحديات الواقع وافق المستقبل، مجلة جامعة ميسان للدراسات الاكاديمية، عدد خاص(المؤتمر العلمي الافتراضي الدولي الاول)، كلية التربية الاساسية، ١٠-١١ حزيران ٢٠٢٠، ص٢٠٦ .

٣٥- عصام سليمان موسى، المدخل في الاتصال الجماهيري، مكتبة الكناني للنشر والتوزيع، ط٥، عمان، ٢٠٠٣، ص١٧٩.

٣٦- دريد شدهان محمود، دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة التعايش السلمي لمرحلة ما بعد داعش، ، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد(٤١-٤٢)، ٢٠١٩، ص٧٩٢.

الملخص

شكلت قضية الهوية الوطنية واحدة من التحديات التي واجهت الدولة العراقية منذ تأسيسها، فلم تستطيع الدولة من بناء هوية وطنية واحدة جامعة لكل ابناء المجتمع، فقد بقيت الهويات الفرعية المشكل الرئيسي لثقافة الفرد، ويرجع لعدة عوامل ترتبط بطبيعة وشكل الانظمة السياسية التي حكمت العراق اضافة إلى عوامل تتعلق بطبيعة تنوع المجتمع العراقي، وبعد تغير النظام السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ وما تركه من اثار على امنية واجتماعية واقتصادية وثقافية دفعت المواطن إلى التمسك بالهويات الفرعية الدينية والمذهبية والقومية على حساب الهوية الوطنية.

Political socialization and building national identity in Iraq after ٢٠٠٥

sub-identities at the expense of the national identity

dr.Firas Abdul karim M.A
Bahaa li
Abdul kareem Taher bahaa.
gmail.com@kaream٩٠

ced.nahrainuniv.@Polm٢٠١٦
edu.iq

Al-Nahrain UniversityK,
Colleqe of polital

Abstract

The issue of national identity has been one of the challenges that the Iraqi state has faced since its founding. The state has not been able to build a single national identity inclusive of all members of society. Sub-identities remained the main problem for the culture of the individual, due to several factors related to the nature and form of the political regimes that ruled Iraq, in addition to other factors It is related to the nature of the diversity of Iraqi society, and after the change of the political system and its security, social, ٢٠٠٣/٤/٩ on economic and cultural effects that prompted the citizen to adhere to religious, sectarian and national